

# واشنطن مهتمة بوضع الإصلاح السياسي في الأردن على سكة التنفيذ

## عمان تسعى لتجنب أي منغصات مع إدارة بايدن



تظهر الولايات المتحدة اهتماما بملف الإصلاح السياسي في الأردن وهو ما ترجمته التحركات التي يقوم بها السفير هنري ووستر. ويرى مراقبون أن الاهتمام الأميركي يشكل دافعا للمملكة للسير في خيار الإصلاح، حيث أنه ليس من صالحها حدوث أي منغصات مع إدارة جو بايدن.

**عمان -** لفتت تحركات السفير الأميركي لدى الأردن هنري ووستر انتباه الأوساط السياسية داخل المملكة، لاسيما تركيزه على ملفات بعينها وفي مقدمتها الإصلاح السياسي في ما يعكس اهتماما أميركيا بضرورة وضع هذا الملف على سكة التنفيذ.

ولم يسجل لووستر نشاطا لافت في الفترة الأولى من تعيينه الذي تم في الأسابيع الأخيرة من ولاية الرئيس الجمهوري دونالد ترامب بعد شغور في المنصب دام لأكثر من ثلاث سنوات، وربطت الأوساط حينها الأمر بالانتخابات الأميركية وما ستفرزه.

ومع تسلم الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة الديمقراطي جو بايدن مهامها بدأ السفير وفريقه في التحرك واستطلاع المواقف على الساحة السياسية الأردنية، مع إبداء ملاحظات وتوجيه رسائل كان من بينها عدم رضا الولايات المتحدة عن طريقة تعاطي الحكومة مع النقابات ولاسيما القرار المتعلق بحل نقابة المعلمين.

**واشنطن تعتبر الأردن شريكا إستراتيجيا في المنطقة، لكن لديها جملة من التحفظات على طريقة إدارة الوضع في الداخل**

وتلقت تلك الأوساط إلى أن القيادة

الأردنية تبدو واعية بضرورة إحداث تغيير وإعادة ترتيب البيت الداخلي مع دخول المملكة مؤتميتها الثانية. وقد بدأت عمان فعلا في التحرك على هذا الصعيد، وأخر تلك الخطوات قرار الملك عبدالله الثاني فك ارتباط جهاز المخابرات بملفات لا تمت بصلة لاختصاصاته ومصالحاته كملف الاستثمار والرقابة على المؤسسات.

وكان الملك عبدالله الثاني أكد في مقابلة أجراها قبل أسابيع مع وكالة الأنباء الأردنية الرسمية على أهمية إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالحياة السياسية كقوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، مشددا على ضرورة إشراك الشباب الذين يشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني.

### الإصلاح ضرورة وليس ترفا

أصدره مركز أبحاث الكونغرس الأميركي الشهر الجاري أن عمان ستتسلم مساعدات من الولايات المتحدة بقيمة 1.3 مليار دولار العام الحالي. وكانت موازنة وزارة الخارجية الأميركية ووكالة التنمية الدولية للعام 2021 قد خصصت مساعدات للأردن بقيمة 760.8 مليون دولار كمساعدات اقتصادية، و500 مليون دولار مساعدات عسكرية، ومساعدات أخرى للتدريب ومكافحة الإرهاب.

وحسب وزارة الخارجية فإن مساعدات 2021 للأردن تهدف إلى "دفع أجندة الإصلاح الاقتصادي للحكومة والتخفيف من آثار الأزمات الإقليمية، بما في ذلك تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة".

ويرى مراقبون أن حديث الملك عبدالله الثاني يعكس إدراكا منه بضرورة تصويب المسار في المملكة، وإعادة الزخم للحياة السياسية الراكدة، لكن الأمر ليس بالسهولة المرجوة، فهناك قوى من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن وستحاول جاهدة مقاومة أي إصلاح قد يهدد مكاسبها.

ويقول المراقبون إن اهتمام الإدارة الأميركية بملف الإصلاح من شأنه أن يشكل دافعا لإيلاء هذا الملف الاهتمام الكافي، لاسيما وأن عمان لا تريد أي منغصات مع هذه الإدارة التي تعتبرها حليفة، على خلاف الإدارة السابقة التي تعاطت مع المملكة بنوع من التجاهل. ومعلوم أن الولايات المتحدة أحد أبرز الداعمين الماليين للأردن، وقد كشف تقرير

وكشفت الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر الماضي عمق الإخلالات في القانون الانتخابي الذي يعطي أفضلية للشعائر على حساب باقي المكونات، فكان أن أقرز برلمانا عشائريا وحضورا شكليا للقوى الحزبية والسياسية، رغم مشاركتها غير المسبوقة من حيث عدد المرشحين.

وعقب الحصيلة الهزيلة للأحزاب تعالت الأصوات المطالبة بضرورة تحقيق إصلاح سياسي حقيقي في المملكة ينطلق من تغيير قانون الانتخابات الذي لا تنحصر عيوبه وفق متابعين في الحفاظ على نفوذ عشائري، بل أيضا هو ينزع نحو دعم إرادات فردية لا تملك أي رؤى أو برامج حقيقية تمس مصالح المواطنين.

وقال العاهل الأردني خلال تلك المقابلة إنه "انطلاقا من حرصنا على تراثنا، وإيماننا بضرورة التطوير المستمر لتعزيز المشاركة السياسية وزيادة مشاركة الأحزاب والشباب في البرلمان، لا بد من النظر في القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الإدارة المحلية، والسعي المستمر لمواصلة مسيرة التنمية السياسية، فهدفنا منذ سنوات طويلة هو الوصول إلى حياة حزبية برامجية راسخة تمثل فكر الأردنيين وانتمائهم، وتحمل همومهم وقضاياهم الوطنية الجامعة، وتعمل من أجل تحقيق تطلعاتهم عبر إيصال صوتهم وممثلهم إلى قبة البرلمان".

## أزمة المعتقلين السياسيين لغم يهدد جهود بناء الثقة بين فتح وحماس

وتشكل هذه الانتخابات أهمية كبرى لجهة أنها ستحدد شكل القيادة الفلسطينية المقبلة، في ظل قلق في صفوف الأوساط الشعبية من سعي أحد الطرفين فتح أو حماس للتخلص من هذا الاختيار إذا ما اتضحت لأحدهما إمكانية التعرض للخسارة.

وأضاف "الأصل أن يتم التعامل مع هذا الملف بروح المرسوم على طريق إنهاء الاعتقال السياسي لهيئة الأجواء للانتخابات التشريعية التي ستكون مدخلا لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة".

وكانت القاهرة احتضنت اجتماعا بين الفصائل الفلسطينية تم خلاله التوافق على جملة من الترتيبات في علاقة بالانتخابات العامة التي ستجري على ثلاث مراحل.

وتبادلت حماس وحركة فتح التي تهيمن على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية اتهامات مستمرة بشأن حملات اعتقال سياسي على مدار سنوات الانقسام الداخلي المستمر منذ عام 2007.

ويأمل الفلسطينيون في أن يتجاوز الطرفان هذا الانقسام من خلال الانتخابات، بيد أن مراقبين يشكون في إمكانية ذلك لعدة أسباب بينها الاختلاف الفكري والسياسي بينهما حد التناقض، والذي يصعب في ظلله الحديث عن تعايش أو شراكة.

وأصدر الرئيس عباس في منتصف يناير الماضي مرسوما حدد بموجبه مواعيد الانتخابات: التشريعية في 22 مايو والرئاسية في 31 يوليو والمجلس الوطني في 31 أغسطس.

كجزء من توافقات جرت بين الفصائل في القاهرة في ختام حواراتها يومي 8 و9 فبراير الجاري، تمهيدا للانتخابات. وشمل المرسوم الرئاسي "التأكيد على حظر الملاحقة والاحتجاز والتوقيف والاعتقال وكافة أنواع المساءلة خارج أحكام القانون لأسباب تتعلق بحرية الرأي والانتماء السياسي".

وقال اشتية "علقا على المرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس عباس لتعزيز مناخات الحريات العامة وإطلاق سراح السجناء على خلفية الرأي أو الانتماء السياسي، نطالب حماس بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين في قطاع غزة والبالغ عددهم أكثر من 80 معتقلا".

وتابع "لا يوجد لدى أجهزتنا الأمنية (في الضفة) أي معتقل سياسي أو

غزة - رفضت حركة حماس الائتلاف الاستجابة لمطالب الحكومة الفلسطينية بضرورة إطلاق سراح معتقلين سياسيين في قطاع غزة، في موقف يهدد بنسف الأجواء الإيجابية التي طبعت العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية في الفترة الأخيرة، وقد يشكل لغما يفجر الاستحقاقات الانتخابية.

وقالت وزارة الداخلية التابعة لحماس في بيان صحفي، إن جميع السجناء لديها "موقوفون أو محكومون على خلفية قضايا جنائية، أو أمنية متعلقة بالإضرار بالمقاومة، وجميعها متعلقة أمام القضاء الفلسطيني". واستدركت الوزارة بالقول إنها "تجري معالجة قانونية لعدد من تلك القضايا تنفيذا للتوافق الوطني الفلسطيني ومساهمة في تعزيز أجواء الحريات العامة".

وتعتقل حركة حماس عشرات من الكوادر الفتحاوية والعاملين في الأجهزة الأمنية بتهمة مختلفة بينها التعامل مع السلطة الفلسطينية. وفي وقت سابق طالب اشتية حماس بالإفراج عن هؤلاء، نافيا وجود أي معتقل سياسي لدى الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية. ويطلق مصطلح "الاعتقال السياسي" في أراضى السلطة الفلسطينية على الاعتقالات التي تتم على خلفية الانتماء السياسي، كنتيجة للانقسام المستمر بين حركتي "فتح" التي تدير الضفة الغربية و"حماس" التي تدير قطاع غزة، منذ عام 2007.

والسبت أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوما خاصا بتعزيز الحريات العامة في الأراضي الفلسطينية

## محتجزات فرنسيات في سوريا يخضن إضراب جوع للفت أنظار بلادهم

المحتجزين في "ظروف صحية غير إنسانية" والمحرومين من "أبسط المواد الغذائية". وتعتد باريس منذ سنوات سياسة كل حالة على حدة في ما يتعلق بإعادة هؤلاء الأطفال. وتمت حتى الآن إعادة 35 منهم معظمهم أيتام.

وقال المحاميان إن "ترك أولئك النساء في هذه المعسكرات بينما تحض السلطات الفرنسية للتنظيم عودتهن مع أطفالهن" إلى بلادهم.

وقال المحاميان ماري دوزيه ولودوفيك ريفيير اللذان يقدمان المشورة لبعض تلك النساء في بيان إنه "بعد سنوات من الانتظار وعدم وجود أي احتمال لصدور حكم (...) فإنهن يشعرن بأنه ليس لديهن خيار آخر سوى الامتناع عن تناول الطعام".

وأضافا "شرحت تلك النساء في رسائل صوتية مرسلة إلى أقاربهن أنهن لم يعدن يتحملن مشاهدة أطفالهن يعانون، وأنهن يرغبن في تحمل مسؤوليتهن وفي أن يتم الحكم عليهن في فرنسا على ما فعلته".

وتحتجز نحو 80 امرأة كمن قد انضممن إلى تنظيم الدولة الإسلامية مع 200 طفل في معسكرات بسوريا تديرها القوات الكردية.

وتقول اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تعمل في مخيم الهول وروج بشمال شرق سوريا، إن الأطفال يعانون من سوء تغذية ومن أمراض حادة في الجهاز التنفسي خلال فصل الشتاء.

وحذرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في نوفمبر من الخطر "المباشر" على حياة هؤلاء الأطفال

**80 امرأة كن قد انضممن إلى تنظيم الدولة الإسلامية محتجزات مع 200 طفل في معسكرات بسوريا تديرها القوات الكردية**

محمود الزق ليس هناك تعامل جدي مع ملف المعتقلين في غزة

ويرى مراقبون أن هذه المخاوف لها ما يبررها، حيث أن كلا الطرفين لن يعدم الحجج والزرائع وقد يشكل ملف المعتقلين السياسيين أحدها.

وتبادلت حماس وحركة فتح التي تهيمن على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية اتهامات مستمرة بشأن حملات اعتقال سياسي على مدار سنوات الانقسام الداخلي المستمر منذ عام 2007.

ويأمل الفلسطينيون في أن يتجاوز الطرفان هذا الانقسام من خلال الانتخابات، بيد أن مراقبين يشكون في إمكانية ذلك لعدة أسباب بينها الاختلاف الفكري والسياسي بينهما حد التناقض، والذي يصعب في ظلله الحديث عن تعايش أو شراكة.

وأصدر الرئيس عباس في منتصف يناير الماضي مرسوما حدد بموجبه مواعيد الانتخابات: التشريعية في 22 مايو والرئاسية في 31 يوليو والمجلس الوطني في 31 أغسطس.



اشتية يسأل حماس عن عشرات المعتقلين في سجونها